

****

 **موجــز الظرفيـــة**

**- أبريل 2018 -**

يتوقع أن يحقق الاقتصاد الوطني، خلال الفصل الأول من 2018، نموا يقدر ب 2,9٪، حسب التغير السنوي، عوض 3,8+٪ خلال نفس الفترة من السنة الماضية، متأثرا بتراجع القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 0,5٪، بالمقارنة مع النتائج المتميزة للموسم السابق. في المقابل، ستشهد الأنشطة غير الفلاحية زيادة تقدر ب 3,2٪، مدعومة بتحسن القيمة المضافة لقطاعات المعادن والخدمات. ومن المنتظر أن تواصل الأنشطة غير الفلاحية تطورها خلال الفصل الثاني من 2018 بنفس الوتيرة، فيما ستنخفض القيمة المضافة الفلاحية ب 2,0٪، خلال نفس الفترة. وعلى العموم، يتوقع أن يحقق الاقتصاد الوطني نموا يقدر ب 3٪، خلال الفصل الثاني من 2018، حسب التغير السنوي، عوض 4,2+٪، السنة الفارطة.

 **تحسن الظرفية الاقتصادية الدولية خلال الفصل الأول من 2018**

من المرتقب أن يواصل اقتصاد الدول المتقدمة تحسنه، خلال الفصل الأول من 2018، حيث يتوقع أن يحقق اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية نموا بنسبة 2,4٪، بفضل ارتفاع الطلب الداخلي وخاصة الاستهلاك الخاص، موازاة مع تحسن الأجور وانخفاض الضرائب. بدورها، ستشهد منطقة الأورو زيادة قدرها 2٪، حيث سيواصل الاستهلاك تطوره، بفضل تحسن ثقة الأسر وديناميكية الأجور. كما يتوقع أن يواصل اقتصاد اليابان تطوره مستفيدا من تحسن التجارة العالمية وارتفاع الطلب الداخلي، بينما سيشهد اقتصاد بريطانيا بعض التباطؤ متأثرا بتبعات البركسيت وانخفاض قيمة الجنيه الإسترليني وتأثيراتها على القدرة الشرائية للأسر.

وبدورها، ستعرف اقتصاديات الدول الناشئة بعض التطور، خلال الفصل الأول من 2018، مدعومة بتحسن الظرفية الاقتصادية العالمية، حيث يتوقع أن يعرف اقتصاد كل من روسيا والبرازيل بعض الانتعاش بفضل ارتفاع الإنتاج الصناعي والطلب الداخلي، موازاة مع تحسن الاستهلاك الخاص وتراجع معدلات التضخم. في نفس السياق، ستشهد دول أوربا الوسطى والشرقية نموا ملموسا بفضل تحسن الطلب من منطقة الأورو، كما يتوقع أن يعرف اقتصاد الهند بعض التطور موازاة مع انتعاش القطاع الصناعي والطلب الداخلي بعد التباطؤ الذي شهده خلال 2017. أما الاقتصاد الصيني فسيعرف بعض التباطؤ ليحقق نموا يقدر ب 6٪، عوض 6,4٪، خلال الفصل السابق، بسبب تباطؤ الطلب الداخلي.

**ارتفاع ملموس للواردات مقارنة مع الصادرات**



ينتظر أن تواصل المبادلات التجارية العالمية ديناميكياتها لتحقق نموا بنسبة 4,8٪، خلال الفصل الأول من 2018، بفضل ارتفاع واردات الولايات المتحدة الأمريكية والصين. في ظل ذلك، يتوقع أن يحقق الطلب الخارجي الموجه للمغرب ارتفاعا يقدر ب 5,2٪، مدعوما بتحسن واردات منطقة الأورو. وموازاة مع ذلك، ينتظر أن تعرف الصادرات الوطنية نموا يقدر ب 8٪، وذلك بفضل ارتفاع مبيعات قطاع السيارات، بمساهمة تقدر ب 3,8 نقط في الارتفاع الإجمالي للصادرات، متبوعة بمبيعات قطاع الطائرات، والنسيج والجلد، والصناعات الغذائية. في المقابل، يتوقع أن تشهد صادرات الفوسفاط ومشتقاته نموا متواضعا يقدر ب 0,3٪، متأثرة بتراجع مبيعات الحامض الفسفوري، وخاصة باتجاه أسيا.

في المقابل، يرجح أن تشهد الواردات من السلع، خلال الفصل الأول من 2018، نموا يقدر ب 12,5٪، موازاة مع ارتفاع الطلب الداخلي. حيث ستواصل الواردات، دون احتساب المواد الطاقية، ارتفاعها، لتساهم بما يقرب 75٪ في هذا الارتفاع، بفضل تنامي واردات مواد التجهيز كالآلات وأجهزة الهواتف والإلكترونيك وأجزاء الطائرات، متبوعة بالمواد الغذائية كالحبوب والزبدة والقهوة، والمواد الخام كالكبريت والخشب، ومواد الاستهلاك كأجزاء السيارات السياحية. بدورها ستواصل واردات المواد الطاقية ارتفاعها، متأثرة بزيادة أسعار المحروقات في الأسواق العالمية. وستساهم هذه الوضعية في تفاقم العجز التجاري بنسبة تقدر ب 18,9٪ وفي تقلص معدل تغطية الصادرات للواردات بنسبة 2,4 نقط ليستقر في حدود 55,9٪.

**استمرار تحسن الطلب الداخلي**

 من المنتظر ان يواصل الطلب الداخلي دعمه للاقتصاد الوطني، خلال الفصل الأول من 2018، في ظرفية تتسم بارتفاع أسعار الاستهلاك. ويرتقب أن تنمو نفقات الأسر الموجهة نحو الاستهلاك ب 6,3٪، حسب التغير السنوي، عوض 4+٪ خلال نفس الفترة من السنة الفارطة، مستفيدة من تحسن تحويلات المغاربة في الخارج بحوالي 14,3٪ وكذلك ارتفاع القروض الموجهة للاستهلاك بنسبة 4,5٪. وسيهم هذا التحول بالأساس المواد المستوردة، حيث ستشهد واردات سلع الاستهلاك زيادة تقدر ب 5,1٪، حسب التغير السنوي. في المقابل، سيحقق الاستهلاك العمومي ارتفاعا يقدر ب 6,3٪، خلال نفس الفترة، موازاة مع ارتفاع نفقات التسيير في الإدارة العمومية %+8,7)، نهاية شهر فبراير 2018 (.



 و من جهته، يرتقب أن يحقق تكوين رأس المال الثابت زيادة تقدر ب 2,9٪، خلال الفصل الأول من 2018، حسب التغير السنوي، عوض 5,3٪، السنة الفارطة، بمساهمة تعادل 0,9 نقطة في الناتج الداخلي الخام. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى تحسن استثمارات القطاعات الصناعية، موازاة مع ارتفاع واردات مواد التجهيز بنسبة تقدر ب 13,9٪ وتحسن القروض الموجهة للاستثمار ب 11٪. في المقابل، سيواصل الاستثمار في قطاع الأشغال العمومية، وخاصة البنيات التحتية، تحسنه، فيما سيظل الاستثمار في قطاع البناء متواضعا متأثرا بضعف الطلب على السكن، وخاصة المتوسط والراقي.

**تراجع طفيف في الأنشطة الفلاحية**



يتوقع أن يواصل القطاع الفلاحي ديناميكيته، خلال الفصل الأول من 2018، بالرغم من انخفاض قيمته المضافة بنسبة 0,5٪، مقارنة مع السنة الفارطة. حيث ستساهم الظروف المناخية الرطبة خلال فصل الشتاء وبداية فصل الربيع في الرفع من مردودية الزراعات البكرية، بالرغم من تقلص المساحات المزروعة. وتجدر الإشارة الى أن الأمطار المسجلة خلال شهري يناير وفبراير 2018 بشكل وفير وملائم بالنسبة لمجموع المناطق الفلاحية قد فاقت مستويات موسم فلاحي متوسط بنسبة 24٪. كما بلغ مجموع التساقطات المطرية، خلال شهر مارس، أعلى مستوى له مند أربعين سنة. هكذا يتوقع أن يحقق الإنتاج النباتي ثالث أعلى مستوى له مند 2011، بفضل تحسن إنتاج الحبوب والخضروات الفصلية، فيما سيشهد إنتاج الحوامض والبواكر وبعض الزراعات الصناعية بعض التراجع، بعد التحسن الذي حققته خلال سنة 2017. أما الإنتاج الحيواني، فسيعرف ارتفاعا بفضل تطور أنشطة الرعي، موازاة مع تحسن الغطاء النباتي وانخفاض أسعار العلف.

**تسارع طفيف في وتيرة نمو الأنشطة غير الفلاحية**

يرتقب أن تحقق القيمة المضافة غير الفلاحية زيادة تقدر ب 3,2٪، خلال الفصل الأول من 2018، عوض 2,4+٪ خلال السنة الفارطة، حسب التغير السنوي. بفضل استمرار دعم قطاع الخدمات ولاسيما التجارة والنقل الجوي، بالإضافة إلى القطاع السياحي الذي سيحافظ على ديناميكيته للسنة الثانية على التوالي، محققا زيادة تقدر ب 7,7٪، وذلك بالموازاة مع ارتفاع مداخيل الأسفار ب 18,3٪، وتحسن المبيتات ب 9,9٪، حسب التغير السنوي.

ويتوقع أن يحقق القطاع الثانوي نموا يقدر ب 2,8٪، عوض 1,7+٪، السنة الفارطة، مدعوما بديناميكية أنشطة المعادن التي يرتقب أن تشهد قيمتها المضافة زيادة تقدر ب 9,5٪، خلال الفصل الأول من 2018، عوض 6,81+٪، خلال الفصل السابق. وسيستفيد القطاع من تحسن المبيعات الموجهة نحو الصناعات الكيميائية المحلية موازاة مع ارتفاع الطلب الخارجي الموجه للمعادن الخامة، وخاصة الامريكي والبرازيلي، وضعف صادرات الصناعات الكيميائية الصينية. بالرغم من ذلك، سيشهد انتاج الفوسفاط الخام بعض التباطؤ بسبب العرض الوفير من الاسمدة في الاسواق العالمية، مع ارتفاع صادرات كل من السعودية وروسيا وتزايد حالة الترقب لدى المستوردين في الهند وأوروبا.

 ومن المنتظر أن تواصل الصناعات التحويلية تطورها، خلال الفصل الأول من 2018، لتحقق نموا يقدر ب 2,4٪، عوض 2,3٪ خلال نفس الفصل من السنة السابقة. و يعزى هذا التحول بالأساس إلى مواصلة تحسن صناعات النسيج والجلد بنسبة تقدر ب 6,3٪، مدعومة بارتفاع الطلب الخارجي على المنتجات الجلدية والملابس الداخلية. كما ستشهد الصناعات الكيميائية نموا يقدر ب 4,3٪ موازاة مع تطور صناعات الفوسفاط ومشتقاته، فيما ستواصل الصناعات الغذائية نموها المتواضع لتحقق زيادة تقدر ب 1,4٪، حسب التغير السنوي. كما يتوقع أن تواصل الصناعات الميكانيكية والالكترونية تباطؤها، خلال نفس الفترة، متأثرة بتراجع أنشطة الصلب والحديد. فيما ستعرف الصناعات الأخرى نموا متواضعا متأثرة بانخفاض الطلب على مواد البناء وخاصة الاسمنت.

ويتوقع أن يشهد قطاع البناء والأشغال العمومية زيادة طفيفة تقدر ب 1٪، خلال الفصل الأول من 2018، عوض 1,3+٪، الفصل السابق. وتظهر البيانات الأولية تباطؤ ملموسا في استعمال مواد البناء وخاصة الاسمنت الذي ستشهد مبيعاته انخفاضا بنسبة تقدر ب 2٪، بعد زيادة 2,8٪، في الفصل السابق. كما تشير نتائج البحث الأخير للمندوبية السامية للتخطيط حول ظرفية البناء إلى استمرار تباطؤ أنشطة القطاع، مع تراجع في أنشطة الهندسة المدنية وتحسن مرتقب في أشغال البناء المتخصصة. كما ستواصل الطلبات الخاصة بالبناء منحاها التناقصي موازاة مع ارتفاع في قدرات الإنتاج غير المستعملة.

وباعتبار المؤشرات الاقتصادية المجمعة إلى غاية شهر فبراير 2018، وكذلك التوقعات القطاعية، ينتظر أن يحقق الاقتصاد الوطني نموا يقدر ب 2,9٪ خلال الفصل الأول من 2018، عوض 3,8+٪ خلال نفس الفترة من السنة الماضية.

**ارتفاع طفيف في وتيرة نمو أسعار الاستهلاك**

من المرتقب أن تواصل أسعار الاستهلاك ارتفاعها، خلال الفصل الأول من 2018، بنسبة تقدر ب 2٪، عوض 1,2+٪، خلال الفصل السابق. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية ب 2,2٪، عوض 1,3٪، خلال الفصل السابق. و سيساهم ارتفاع أسعار الخضروات الطرية ب 0,5 نقطة في هذا التحول، متبوعا بأسعار الزبدة (0,3 نقطة). كما سترتفع أسعار التبغ ب 13٪، موازاة مع ارتفاع الضريبة على قيمتها المضافة. في المقابل، يتوقع أن تحقق أسعار المواد غير الغذائية زيادة تقدر ب 1,6٪، عوض 1,7+٪، خلال السنة الفارطة. كما ستعرف أسعار الخدمات بعض الزيادة لتساهم بما قدره 0,8 نقطة، عوض 0,4 نقطة خلال الفصل السابق، موازاة مع ارتفاع أسعار التسجيل والتنبر ب22,2٪، حسب التغير السنوي.



و من جهته، سيعرف معدل التضخم الكامن، والذي يستثني الأسعار المحددة وأسعار المواد الطرية، بعض التباطؤ في وتيرة نموه ليحقق زيادة تقدر ب 0,9٪، عوض 1,3+٪ خلال نفس الفترة من السنة الماضية، موازاة مع انخفاض أسعار الخدمات، وخاصة أسعار الكراء.

**تراجع طفيف لاحتياجات البنوك من السيولة**

يرتقب أن تشهد الكتلة النقدية بعض التباطؤ في وتيرة نموها، خلال الفصل الأول من 2018، مقارنة مع الفصل السابق محققة زيادة تقدر ب 5٪، عوض 5,5+٪، حسب التغير السنوي. و يرجح أن تشهد حاجيات السيولة بعض التراجع موازاة مع تقلص وتيرة انخفاض الموجودات الخارجية من العملة الصعبة الى -1,8٪، عوض 3,3-٪، في الفصل السابق. في المقابل، ينتظر أن تواصل القروض الموجهة للإدارة المركزية تصاعدها بنسبة تقدر ب 15,4٪، حسب التغير السنوي.

كما يرتقب أن تشهد القروض المقدمة للاقتصاد بعض التباطؤ في وتيرة نموها، خلال الفصل الأول من 2018، موازاة مع انخفاض القروض الموجهة لخزينة المقاولات. و ستشهد أسعار الفائدة بين البنوك بعض الاستقرار لتقترب من سعر الفائدة التوجهي. فيما يرتقب أن ترتفع كل من أسعار فائدة سندات الخزينة لسنة ب 10 نقطة، وأسعار الفائدة لخمس سنوات بنقطتين أساس، على التوالي.

 **تسارع وتيرة نمو سوق الأسهم**



يتوقع أن يشهد سوق الأسهم، خلال الفصل الأول من 2018، بعض التسارع في وتيرة نموه، حيث من المنتظر أن يشهد كل من مؤشري MASI و MADEX ارتفاعا بنسب 14,5٪ و ,814٪، على التوالي، حسب التغير السنوي، عوض 6,4٪ و 5,8٪، في الفصل السابق. ويعزى هذا التحول بالأساس إلى تحسن نتائج المقاولات المدرجة، خلال سنة 2017، كما كان متوقعا من طرف المستثمرين، وذلك في ظرفية تتسم بزيادة السيولة البنكية واستقرار أسعار الفائدة في مستويات منخفضة. وستساهم هذه التطورات في نمو رسملة البورصة بنسبة تقدر ب 15٪، عوض 7,5٪، في الفصل السابق، بفضل تحسن أداء قطاعات الكيمياء ب 123,2٪، والأجهزة والبرامج المعلوماتية ب 65٪، و المعادن ب 42,5٪، وخدمات الترفيه و النقل. وفي المقابل، يرتقب أن تشهد قطاعات البناء والتجهيزات الالكترونية بعض التراجع مقارنة مع السنة الفارطة. وبالرغم من هذا التحسن، سيشهد سوق الأسهم بعض التراجع في المعاملات لتنخفض بنسبة 16,6٪، مقارنة مع نفس الفترة من اللسنة الماضية، بعد انخفاضها ب 1,3٪، في الفصل السابق. وسيساهم السوق المركزي بحوالي 81,5٪، من مجموع المعاملات، بالرغم من انخفاضها ب 27,4٪، حسب التغير السنوي.

**تحسن نسبي في وتيرة النمو الاقتصادي خلال الفصل الثاني من 2018**

يتوقع أن يشهد الاقتصاد الوطني، خلال الفصل الثاني من 2018، تسارعا طفيفا في وتيرة نموه بالرغم من انخفاض القيمة المضافة الفلاحية، مقارنة مع المستويات الجيدة المحققة السنة الفارطة. في المقابل، ستحافظ القطاعات غير الفلاحية على تطورها الإيجابي خلال نفس الفترة، في ظل ظرفية ستتسم بتحسن مناخ الأعمال في الدول المتقدمة والبلدان الناشئة، موازاة مع زيادة الطلب الداخلي وكذلك تطور المبادلات التجارية العالمية، في ظل ارتفاع واردات البلدان المتقدمة والناشئة. ويرتقب أن يعرف الطلب الخارجي الموجه للمغرب ارتفاعا يقدر ب 5,1٪، حسب التغير السنوي. في المقابل، يرتقب أن يساهم ارتفاع أسعار البترول في تفاقم العجز التجاري الوطني، حيث يتوقع أن يرتفع سعر بترول بحر الشمال البرنت الى حدود 63 دولار للبرميل عوض 51 دولار السنة الفارطة.

في ظل ذلك، يرتقب أن يواصل الاستهلاك الخاص تحسنه بنسبة 3,7٪، حيث ستستفيد القدرة الشرائية من تحسن المداخيل الخارجية ومن تباطؤ أسعار الاستهلاك، وخاصة أسعار المواد الغذائية. وموازاة مع ذلك، ستواصل واردات مواد الاستهلاك تصاعدها فيما ستحافظ قروض الاستهلاك على تطورها. كما يتوقع أن يرتفع تكوين رأسمال الثابت بنسبة تقدر ب 3,6٪، موازاة مع تحسن الاستثمارات الصناعية.

من جهة أخرى، يرتقب أن تحقق الصناعات التحويلية زيادة تقدر ب 2,7٪، خلال الفصل الثاني من 2018. فيما ستشهد القيمة المضافة للمعادن انخفاضا يقدر ب 1,9٪، متأثرة بتباطؤ الطلب الخارجي واستمرار تراجع أسعار الفوسفاط في الأسواق الدولية، مما سيساهم في الحد من ديناميكية الإنتاج المحلي والعودة به الى منحاه المتوسط بعد الارتفاع الهام الذي شهده خلال السنة الفارطة.

وعلى العموم، يرتقب أن تشهد القيمة المضافة للأنشطة الغير فلاحية زيادة بنسبة 3,2٪، حسب التغير السنوي، وأن يحقق الاقتصاد الوطني ارتفاعا يقدر ب 3٪، خلال الفصل الثاني من 2018، عوض 2,9+٪، خلال الفصل السابق.